طهران تواصل الاستفزاز : سنوقف الالتزام ببندين آخرين من الاتفاق النووي

إيران تؤكد جاهزيتها لرد أي عدوان .. وروسيا تأسف لضغوطات واشنطن

روحاني وصف العقوبات الأمريكية الأخيرة بأنها «غير مجدية» والبيت الأبيض بـ «المتخلف عقليا»

منشأة نووية إيرانية

عواصم – «وكالات» : ارتفعت حدة التوتر بشأن الملف الإيراني الثلاثاء، مع إعلان طهران عزمها على وقف الالتزام ببندين آخرين من الاتفاق الدولي حول برنامجها النووي المبرم عام 2015، في الوقت الذي تواصل فيه التصعيد الكلامي مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وكانت إيران أعلنت في مايو أنها ستوقف التزامها بالحد من مخزونها من المياه الثقيلة واليورانيوم المخصب الذي كانت تعهدت به وفقا للاتفاق الموقع في فيينا. وبموجب هذا الإعلان، يُفترض أن تتجاوز الخميس رمزياً، احتياطاتها من اليورانيوم المخصب حد 300 كلغ المنصوص عليه في الاتفاق.

غير أن إيران ذهبت الثلاثاء أبعد من ذلك، «فقد أعلنت أنها ستوقف ابتداء من السابع من يوليو الالتزام ببندين آخرين من الاتفاق، حسب ما جاء في مذكرة لأمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية علي شمخاني»، وتلقتها وكالة أنباء «فارس».

وهذا يعني أن طهران ستوقف التزامها بالقيود المفروضة في ما يتعلق بـ«نسبة تخصيب اليورانيوم» (المحددة بـ3.67 في المئة بموجب اتفاق فيينا)، ويمكن أن تستأنف أيضاً مشروع بناء مفاعل أراك (وسط) للمياه الثقيلة الذي أوقف العمل به بموجب الاتفاق.

وتحدث شمخاني في المذكرة عن ضيق صدر طهران حيال وعود الأوروبيين الذين يقولون إنهم يريدون إنقاذ الاتفاق منذ الانسحاب الأحادي الجانب للولايات المتحدة منه في مايو 2018 لكنهم يواجهون صعوبات في إيجاد سبل لتحقيق ذلك.

ويأتي قرار طهران وقف الالتزام ببندين آخرين من الاتفاق وسط أجواء توتر شديد مع واشنطن التي اتهمتها إيران الثلاثاء، بأنها «أغلقت مسار الدبلوماسية بشكل نهائي»، غداة إعلان فرض عقوبات أمريكية جديدة.

ووصف ترامب رد إيران بأنه «مهين وينم عن جهل»، محذراً من أن أي هجوم على المصالح الأمريكية سيؤدي إلى رد «ساحق».

وكانت واشنطن فرضت الإثنين، عقوبات تستهدف المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي وكبار المسؤولين العسكريين. وأعلنت أنها ستدرج وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الذي كان واجهة الانفراج في السياسة الإيرانية حيال الدول الغربية، على قائمتها السوداء في وقت لاحق هذا الأسبوع.

ويمنع المرسوم الذي وقعه ترامب «المرشد الأعلى وفريقه وآخرين مرتبطين به بشكل وثيق من الوصول إلى موارد مالية أساسية». وسيجمد «أصولا بقيمة مليارات الدولارات»، بحسب واشنطن.

وتضاف هذه العقوبات إلى سلسلة اتهامات وأحداث من بينها هجمات لم تعرف الجهة المسؤولة عنها، ضد ناقلات نفط وإسقاط إيران في العشرين من يونيو (حزيران) طائرة مسيرة أمريكية في منطقة الخليج الاستراتيجية.

وردا على إعلان طهران الأخير، اعتبرت باريس الثلاثاء، أن انتهاك إيران للاتفاق سيشكل «خطأ فادحا».

وفي إعلان صدر بإجماع أعضائه الـ15، دعا مجلس الأمن الدولي الإثنين إلى الحوار. ويُفترض أن يعقد الأربعاء، اجتماع بشأن تطبيق اتفاق فيينا.

من ناحية أخرى اعتبر قائد القوات الجوية في الحرس الثوري الإيراني أمير علي حاجي زادة أن القوات الإيرانية ستقوم بمهامها إذا اخترقت أي جهة أجواء بلاده. يأتي ذلك في أعقاب تصريحات أكد فيها الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن واشنطن ستواجه أي هجوم إيراني على أهداف أميركية بقوة كاسحة.

وأضاف حاجي زادة –وفق وكالة مهر الإيرانية للأنباء– أنه لا الولايات المتحدة ولا أي دولة أخرى تستطيع انتهاك سيادة الأراضي الإيرانية.

من ناحية أخرى، أعرب سيرغي ريابكوف نائب وزير الخارجية الروسي عن الأسف من تصرفات واشنطن التي وصفها بغير المسؤولة بحق طهران وممارستها للضغط عليها دون حدود.

وقال ريابكوف إن بلاده تدرس تعزيز أمن الخبراء الروس في محطة بوشهر الإيرانية في ظل التوتر في المنطقة.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد استنكر أمس العقوبات الأخيرة التي فرضتها واشنطن على المرشد الأعلى علي خامنئي، ووزير الخارجية محمد جواد ظريف، وثمانية من قادة الحرس الثوري، واصفا البيت الأبيض بأنه متخلف عقليًا.

وقلل من أهمية العقوبات على المرشد، معتبرا أنها غير مجدية لأنه لا يملك أرصدة في الخارج.

وقال روحاني في خطاب متلفز إن قرار العقوبات يعني فشل جهود البيت الأبيض في التوصل إلى حوار مع بلاده، واصفا تلك العقوبات بأنها مخزية وسخيفة، ومنتقدا فرض عقوبات على وزير الخارجية.

وتساءل مستنكرا «هل تعاقبون وزير الخارجية في نفس الوقت الذي تطلبون فيه إجراء مفاوضات؟».

أما الرئيس دونالد ترامب فاعتبر أن القيادة الإيرانية لا تفهم الكلمات اللطيفة، قائلا إن الشيء الذي تفهمه هو القوة.

ولفت إلى أن الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، مؤكدا أن أي هجوم من إيران على أي أهداف أميركية سيواجه بقوة كاسحة.

وأوضح ترامب أن القوة الكاسحة تعني الإبادة، مضيفا في تغريدة على تويتر أن ما وصفه بالبيان المهين والجاهل الذي صدر عن إيران أول أمس الاثنين يظهر أنها لا تفهم الواقع.

يُشار إلى أن حدة التوتر بين طهران وواشنطن تصاعدت بشكل ملحوظ الأيام القليلة الماضية بعد أن أسقط الحرس الثوري الإيراني طائرة أميركية مسيرة قال إنها كانت تحلق فوق المياه الإقليمية، في حين تؤكد واشنطن أن طائرتها كانت في الأجواء الدولية عند استهدافها.

من جهته قال القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، الثلاثاء، إنه يأمل في حشد دعم حلف شمال الأطلسي هذا الأسبوع لمساعي الولايات المتحدة لمنع نشوب صراع مع إيران «وفتح باب الدبلوماسية».

جاء ذلك في أول زيارة خارجية له منذ تولي منصبه.

وقال إسبر عندما سئل خلال رحلته إلى بروكسل عما يريد أن يراه من الحلفاء، إن «يعبروا معنا عن القلق والغضب... من أنشطة إيران في المنطقة. ستكون هذه خطوة أولى جيدة».

وأضاف، «ثم بعد ذلك، تقديم الدعم لمجموعة مختلفة من الأنشطة التي ربما نعتقد بأننا نحتاج للمساعدة فيها بهدف منع نشوب صراع وأن نظهر أننا نتحرك عن قناعة. ما نحاول القيام به وما نريد القيام به هو إغلاق باب الصراع وفتح باب الدبلوماسية».

طلاب جزائريون يتظاهرون ضد منع الراية الأمازيغية

متظاهرون جزائريون يرفعون الراية الأمازيغية

الجزائر – «وكالات» : تظاهر مئات الطلاب والأساتذة الثلاثاء، في الجزائر العاصمة تحت شعار الدفاع عن الراية الأمازيغية التي أصبحت ممنوعة بعد تحذيرات رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق قايد صالح.

وأمام هذا المنع قرر العديد من الطلاب رسم حرف «يز» على وجوههم، وهو من حروف لغة التيفيناغ الأمازيغية والذي يتوسط الراية الأمازيغية باللون الأحمر إلى جانب الخطوط الثلاثة بالألوان الأصفر والأزرق والأخضر.

وكذلك ارتدت طالبات اللباس التقليدي الأمازيغي المتميز بقماشه الحريري وألوانه الفاقعة ردا على تحذيرات الفريق قايد صالح الرجل القوي في الدولة منذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل.

وكان رئيس الأركان قال الأربعاء، إنه أعطى الأوامر لقوات الأمن من أجل منع أي «راية أخرى» في التظاهرات، غير العلم الجزائري، وهو ما تم تطبيقه خلال تظاهرة يوم الجمعة حيث تم حجز أعلام أمازيغية وتوقيف 18 متظاهرا وتقديمهم للقضاء الذي أمر بحبسهم في انتظار محاكمتهم بتهمة «المساس بوحدة الوطن».

كما قامت قوات الشرطة الثلاثاء، بحجز العديد من الأعلام التي كان الطلاب يحملونها، بحسب شهود، بينما أشار مدونون على مواقع التواصل الاجتماعي إلى توقيف متظاهر واحد على الأقل.

وتجمع الطلاب في ساحة الشهداء أسفل حي القصبة العتيق بوسط الجزائر العاصمة، ثم ساروا في مربعات منظمة نحو ساحة البريد المركزي القلب النابض لكل التظاهرات منذ بداية الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة في 22 فبراير.

وردد الطلاب في تظاهرتهم الـ18، شعار «عرب وقبائل (أمازيغ) إخوة وقايد صالح مع الخونة» و«وحدة وطنية، لا للجهوية».

وقالت نورة، طالبة بكلية الحقوق والعلوم القانونية، «أنا لا أتحدث الأمازيغية لكني أرتدي الفوطة الأمازيغية للتعبير عن دعمي للهوية الأمازيغية».

وأوضحت أستاذة العلوم السياسية بجامعة الجزائر، لويزة دريس آيت حمادوش، أن «المتظاهرين أرادوا الرد على قايد صالح من خلال ارتداء الزي الأمازيغي أو برسم الرمز الأمازيغي على وجوههم».

مقتل 8 من قوات النظام بهجمات في ريف حماة

الأمم المتحدة تطلب أجوبة من روسيا حول قصف مستشفيات في سوريا

قوات النظام السوري

عواصم –«وكالات»: ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن 8 عناصر من قوات النظام السوري والمسلحين الموالين لها لقوا حتفهم جراء تدمير آليات واستهدافات من قبل الفصائل والمجموعات «المتشددة» على مواقع لهم في الحماميات ومحاور أخرى بريف حماة الشمالي الغربي.

وأضاف المرصد، في بيان له، أن طائرات النظام السوري والطائرات الروسية نفذت ضربات على منطقة التهدئة بعد ساعات قليلة من غيابها عن أجواء المنطقة.

ونفذت الطائرات السورية 51 غارة على الأقل على كل من خان شيخون والتمانعة ومحيطها والشيخ مصطفى ومعرة حرمة وحزارين ومحيط معرحطاط وجبل الأربعين وكفرسجنة والتقير وبالقطاع الجنوبي من الريف الإدلبي، وقرية الزربة بريف حلب الجنوبي، ومحور كبانة بجبل الأكراد، وقرية أبو رعيدة ومحيط عطشان بريف حماة.

كما نفذ الطيران الروسي 34 غارة منذ ما بعد منتصف الليل على كل من حصرايا وكفرزيتا ومحيطها وقرية الجبين وحصرايا ومحيط عطشان بريفي حماة الشمالي والشمالي الغربي، ومطار تفتناز العسكري شرق إدلب، والتقير وعابدين ومحيط خان شيخون والهبيط بريف إدلب الجنوبي.

ولم يذكر المرصد أي تفاصيل أن حدوث خسائر أو سقوط قتلى نتيجة قصف الطائرات الروسية والسورية.

من ناحية أخرى أعلن مسؤول الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة الثلاثاء، أنه طلب استيضاحات من روسيا حول كيفية استخدامها للبيانات المتعلقة بمواقع العيادات والمستشفيات السورية بعد سلسلة من الهجمات على منشآت طبية.

وأبلغ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك مجلس الأمن الدولي، أنه «ليس متأكدا» من أن المستشفيات التي تتشارك بإحداثيات مواقعها ضمن نظام الأمم المتحدة لـ«فض النزاع» ستكون خاضعة للحماية.

ووفقا للأمم المتحدة تعرّضت أكثر من 23 مستشفى لضربات، منذ أن شنت القوات السورية المدعومة من روسيا أواخر أبريل هجوماً في منطقة إدلب التي يسيطر عليها الجهاديون.

وفي 20 يونيو أصيبت سيارة إسعاف تنقل امرأة مصابة في جنوب إدلب، ما أدى إلى مقتل المرأة وثلاثة مسعفين.

وقال لوكوك لمجلس الأمن: «لقد كتبت الى الاتحاد الروسي لطلب معلومات حول كيفية استخدام التفاصيل التي يتم تزويدهم بها من خلال آلية فض النزاع».

ونفت روسيا بشدة أن تكون حملة القصف قد استهدفت مستشفيات في منطقة إدلب، وفي تصر على أن العملية العسكرية تهدف إلى طرد «الإرهابيين» من المنطقة، والتي تغطيها اتفاقية خفض التصعيد التي تم التوصل اليها العام الماضي بين روسيا وإيران وتركيا.

وتسيطر هيئة تحرير الشام، المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للإرهاب، على معظم محافظة إدلب وكذلك على أجزاء من محافظات حلب وحماة واللاذقية المجاورة.

موريتانيا تتهم أيادي أجنبية بإثارة الاضطرابات بعد الانتخابات

نواكشوط – «وكالات» : قال وزير الداخلية الموريتاني أحمدو ولد عبد الله، إن «جهات أجنبية تقف وراء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، بعد الانتخابات الرئاسية الماضية».

وأضاف وزير الداخلية الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي، أن الذين يقفون وراء هذا المخطط سبق أن حاولوا استغلال الأحداث في البلاد، فحاولوا زعزعة الأمن خلال الانتخابات الرئاسية، وفق ما نقلت وكالة الأخبار الموريتانية المستقلة، أمس الأربعاء.

وتحدث الوزير عن «مائة شخص من جنسيات مختلفة» على علاقة بأحد المترشحين، مؤكدا أن السلطة «ستتعامل بقبضة من حديد مع من يحاول زعزعة الأمن، فالأمن خط أحمر ولا مجال للتسامح فيه».

واعتبر ولد عبد الله، أن القانون يكفل لمن يحتج على نتيجة الانتخابات اللجوء إلى المجلس الدستوري للطعن فيها، مشددا على أن الأمن لن يقبل بأي مظاهرة غير مرخصة.

وخاطب ولد عبد الله، الأجانب قائلا، إنه لا يحق لهم التدخل في الشأن الداخلي، وأن من يثبت عليه ذلك يتعرض لأقصى العقوبات.

من جهتها نقلت وكالة «صحراء ميديا» أن وزير الخارجية الموريتانية إسماعيل ولد الشيخ أحمد، استدعى مساء الثلاثاء رسميا سفراء مالي، والسنغال، وغامبيا، بعد أحداث الشغب في نواكشوط، ومدن أخرى احتجاجا على نتائج الانتخابات الرئاسية، وأعلم الوزير سفراء الدول الثلاث باعتقال 99 أجنبيا، من رعايا دولهم، وأن السلطات ستتولى ترحيلهم إلى بلدانهم.